

المقدمة

بناول هذا الرقبر عملية رعين مدققي حسابات مراقبين في الشركات الحكومية من قبل لجنة رعين مدققي الحسابات، ورحيد أجورهم في الشركات الحكومية (لاحقاً - لجنة رعين مدققي الحسابات). مدققو الحسابات هم أمناء لهم أهميتهم في نظام الشركات الحكومية. يعبر تصديق مدققي الحسابات للرقارير المالية للشركات الحكومية مؤشراً على كون عرض نشاط وحالة الشركة الحكومية لائقاً. يعين وزير المالية ووزير العدل أعضاء لجنة رعين مدققي الحسابات، كما أنّ من صلاحياتهم وضع القواعد المتعلقة برعين مدققي الحسابات. يجري الرعين على النحو التالي: تفحص لجنة الرعين المرشحين وروصي بالمرشح المناسب للمنصب، على أساس المعلومات المقدمة من سلطة الشركات الحكومية (في ما يلي: "السلطة")؛ تُخذ الجمعية العامة للشركة قرار الرعين؛ والسلطة تصدق على هذا الرعين.

في عام 2015 اجتمعت لجنة رعين مدققي الحسابات بعد فترة ثلاث سنوات على آخر اجتماع لها. توقف نشاط اللجنة السابقة في منتصف عام 2012، وبالتالي استمرت مدة عمل مدققي الحسابات لفترة أطول من المنصوص عليها في القواعد. بسبب هذا الوضع، كان على اللجنة رعين مدققي حسابات مراقبين لجميع الشركات الحكومية تقريباً.

يشير الرقبر إلى العديد من النواقص في عملية الرعين، وبعضها نواقص خطيرة: تصرف بعض أعضاء اللجنة على عكس تسويات تضارب المصالح التي وقّعوها؛ لم تصرف اللجنة بالوعي والإدراك المتوقع منها، وفي كثير من الحالات تركت هذه الصلاحيّة للشركات. في بعض الحالات، قدم السلطة معلومات غير دقيقة ومنقوصة، وفي حالة واحدة وصل الأمر إلى حدّ التصليل؛ بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حالات تم فيها رصد عدد كبير من النواقص في عملية اختيار مدققي الحسابات المراقبين،

וالتی بسببها على اللجنة إن تبحث في هذه التعيينات من جديد. قد يؤدي التغيير في اختيار مدقق الحسابات إلى تغييرات في اختيار مدققى حسابات آخرين، وقد تكون هناك حاجة إعادة انتخاب مدققى حسابات للعديد من الشركات.

يجب أن يتم اختيار الأمناء المناسبين للشركات مع الحفاظ على عملية منظمة، تتسم بالمساواة، مهنية ومتوازنة. ولهذه الغاية، على وزير المالية ووزيرة العدل ومدير السلطة الجديد، الذي تولى مؤخرًا مهام منصبه، العمل معًا على إصلاح النواقص العديدة الواردة في هذا التقرير، وتحسين عملية تعيين مدققى الحسابات وإيجاد التوازن المناسب بين عمل اللجنة ومشاركة السلطة، تحسين الرقابة على جودة وصحة المعلومات المقدمة من السلطة، وعملية تعيين مدققى الحسابات المراقبين.



يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)

مراقب الدولة

ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، آذار 2018